أثر الصيغة الإقليمية الناشئة على الملف السوري

لا يعتمد المستقبل السوري على الخيارات التي تجري داخل حدودها، وإنما أيضاً على النهج الذي تعتمده كلٌّ من الأطراف المحيطة، بما في ذلك تفاهمات أنقرة والرياض، وصيغة الاتفاق النووي ومساحة التحرّك التي ستترك لإيران، والشروط الإسرائيلية في طبيعة الصيغة التي ستستقر عليها الأمور.

شجعت سياسة الانكفاء الأمريكية في منطقة المشرق دول هذه المنطقة على إعادة تعريف مصالحها وشبكة تحالفاتها الإقليمية في سبيل صيانة أولوياتها جراء الميكافيلية الأمريكية في مراعاة أمنها القومي على نحو يضرّ بمصالح حلفائها التقليدين وباستقرار المنطقة. ولعل الحدث الأبرز الذي حفز تلك الدول على إنشاء ترتيبات إقليمية جديدة هو التعاطي الأمريكي مع الملف النووي الإيراني الذي سيفرز تمكيناً لإيران في هذا الإقليم يضعها في سدّة الريادة والقيادة، الأمر الذي له تداعيات على العديد من ملفات المشرق العربي الأمنية والجيوسياسية وأهمها الملف السوري.

محور سعودي تركي قيد النشوء

تدرك القوى الإقليمية "السنية" رغم اتساع الهوة فيما بينها، لا سيما بعد الربيع العربي، ضرورة العمل على مدّ جسور بينها انطلاقاً من قاعدة المصالح المشتركة، وهذا ما تحاول القيادتان السعودية والتركية العمل على بنائه في هذه الأثناء. ومن المتوقّع أن يقوم هذا المحور الجديد في حال تبلوره في صورة شراكة استراتيجية إلى تشكيل مدارٍ جديد من النفوذ عبر دعم الفاعلِين المحليين في سورية والعراق وتبني حزمة إجراءات سياسية واقتصادية تستجيب لمطالبهم وتسهم في دفع القوى التي تقصيهم وتسعى إلى تمكينهم ضمن صيغ سياسية تراعي المعادلة الأمنية المحلية والإقليمية، وتحصّن النظام السياسي الناشئ من النفوذ الإيراني الذي يسهم في تشظي المنطقة ودفعها نحو هوامش الخيارات الصلبة.

وتمثل الصورة أعلاه الحالة المثالية، والتي يحتّم على الرياض وأنقرة التفاهم حول ملفات أساسية نذكر منها التالي:

- العلاقة مع نظام الحكم في مصر، ومدى إمكانية ردم الفجوات بين التوجهات السياسية للبلدين.
- التوافق على طبيعة النظام السياسي البديل في سورية والعلاقة مع مكونات المعارضة السياسية والعسكرية. ويمكن تجاوز هذا التحدّي عبر تبنّي مشروع سياسي مشترك وبأدوات سياسية ودبلوماسية، تعمل على نقد الافتراض الدولي بضرورة تعويم نظام الأسد بحجة استطاعته القيام بوظائف أمنية وعسكرية ضد التطرّف، بالإضافة إلى توحيد جهود الدعم السياسي والعسكري لقوى المعارضة التي تتولى مجابهة كافة المشاريع العابرة للحدود بدءاً من قوى الإرهاب ووصولاً للميليشيات والأذرع الإيرانية.

- الواقعية في العلاقة مع جماعة الاخوان المسلمين وتأطيرها ضمن محدّدات البيئة المحلية التي تتحرّك فيها، والنظر إليها كمكوّن وطني من جملة المكوّنات المجتمعية التي يمكن أن تلعب أدواراً سياسية لا تتعارض مع التوجه العام في المنطقة.

ولا يمكن أن تنعكس نتائج هذا التقارب على الملف السوري بسلاسة لعدة أسباب تتعلّق بملفات محلية بالإضافة إلى الحاجة لفترة يجري خلالها التدارس وحلحلة ملفات تتضارب فيها الغايات والأدوات، سواءً تلك المتعلقة بالتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب أو بالتفاعلات المحلية في البيئة الفلسطينية أو في مدى استقرار البيئة الإقليمية، بالإضافة إلى الشرط الأساس وهو مدى تماسك الوحدة الخليجية وعدم التضارب فيما بين غايات وحداتها السياسية.

حدود الطموح الإيراني ومآلاته

فيما يتعلّق بالدائرة الإيرانية (إيران وأذرعها السياسية والعسكرية المنتشرة في العراق وسورية ولبنان واليمن وبعض دول الخليج)، ترى إيران أنّ فرص تبوّئها ريادة أي نظامٍ إقليمي جديد تزداد مع فرص اندماجها بالمجتمع الدولي، مستندةً إلى هامش المناورة الواسع الذي خلقته سياسة أوباما تجاه إيران، وهي نظرة سياسية لا يستثنيها المجتمع الدولي من خياراته السياسية حيال المشرق العربي، متذرّعاً بترهّل الكتلة الخليجية من جهة، والتضارب بين أجندتي نتنياهو وأوباما من جهة ثانية. كما تستغلّ طهران ورقة تبعيّة دمشق وبغداد لها وقدرتها على التحكّم بمساراتهما السياسية، مستثمرة انحسار فاعلية الدوائر الإقليمية الأخرى (المعتمدة على أدوات غير عسكرية) أمام الديناميات التي يفرضها العامل المحلّي في كلا البلدين.

أما فيما يخص الملف النووي فالأرجح عدم توصّل واشنطن وطهران إلى صفقة خلال العام القادم، فالقوى المعارضة لتحقّقها قوية ونافذة وتضم قوى دولية وإقليمية وداخلية في البلدين صلبة غير مستعدة عن التنازل عن مطالبها في الوقت الحالي. فعلى الصعيد الداخلي الأمريكي تكاد تنفرد إدارة أوباما في رغبتها بحسم هذا الملف توافقياً، ويعارضها بشدة بقية المؤسسات السياسية والعسكرية الأمريكية وعلى رأسها حزب الجمهوريين الذي يسيطر على الكونغرس ومجلس الشيوخ ويدعمه اللوبي الصهيوني النافذ في واشنطن، وإن كان أوباما يستطيع استغلال صلاحياته الرئاسية في الالتفاف على رغبته في التسوية، وأن يضع مقدمات تصبح أمراً واقعاً لمن يأتي بعده؛ وهو ما يضعف الموقف الأمريكي بشكل عام.

أما على الصعيد الداخل الإيراني فقطاعات واسعة من الحرس الثوري تؤمن بقدرتها على الصبر على العقوبات وإنجاز مشروعها النووي، خصوصاً وأنها تدرك صعوبة تبني الولايات المتحدة خيار الحسم العسكري معها. أما دولياً تنظر روسيا بعين الريبة لأية صفقة في الملف النووي الإيراني وما سينتج عنها من انفراج في علاقات طهران الدبلوماسية وخروجها من عزلتها وبالتالي تراجع أهمية تحالف طهران مع موسكو بنظر الساسة الإيرانيين. وإقليمياً تعارض إسرائيل أي صفقة لا تفي بشروطها الفنّية ويوقف عملياً مشروع إيران النووي، فيما ترى دول الخليج أن أي تقارب إيراني أمريكي أو اتفاق نووي هو تهديد مباشر لأمنها القومي.

وفي حال تمكنت الولايات المتحدة وشركاؤها من التوصل إلى اتفاق مع إيران، فسيكون أول انعكاسات هذا الاتفاق عودة إيران إلى سوق النفط العالمي والغاز الإقليمي. ويُمكن للتوترات أن تتصاعد على الفور مع منتجي الطاقة الآخرين، كما يمكن أن يحدث جراء ذلك هبوط حادّ في أسعار النفط العالمية. ولا بد من الإشارة إلى أن طهران قد تواجه صعوبات في إيجاد أسواق للتوسع في الإنتاج وجذب الاستثمارات اللازمة في مرافق إنتاج الغاز ونقله. غير أنه يمكن أن يقدّم الإنتاج الإيراني المزيد من الخيارات لأسواق الغاز الأوروبية والآسيوية على المدى الطويل.

ولعل أهم ناتج جانبي لهذا الاتفاق هو دفع الدول المقتدرة في المنطقة نحو التسلح النووي، حيث ستسعى دول الخليج العربي للحصول على السلاح النووي بشكل سريع، كما يتوقع أن تتدارسه بجدّ الإدارة التركية.

خاتمة

إن المعطيات الإقليمية تشير أننا بصدد تشكّل نظام إقليمي جديد، ما زال غضاً بعدُ، ويرتبط صمود هذا النظام بعدة ملفات بالغة التعقيد والتداخل الجيوسياسي، خاصةً تلك المتعلقة بالشأن الدولي والتي تهيئ لنظام دولي متعدّد الأقطاب، لذا سيتّسم العام القادم باستمرار الصراع وتوقع ظهور متغيرات جديدة تجعل عملية التحكم والإدارة أصعب من ذي قبل.

كما تجدر الإشارة إلى دور إسرائيل في هذه الترتيبات الناشئة، فالعديد من أطراف النخبة الإسرائيلية ترفض مشاركة إيران وتركيا في أي ترتيبات إقليمية جديدة، وتعمل على عرقلة تبلور نظام إقليمي يُنهي هيمنتها على المشرق العربي، سواء عبر تكثيف جهودها في الداخل الأمريكي أو على الأرض في منطقة المشرق العربي.

وأخيراً سيبقى الانفراج في الملف السوري أسير عدة عوامل أهمها تحوّل التجاذب والاستقطاب الإقليمي خاصة تلك التي تتحكم به الدائرة الخليجية والتركية ونجاحه في تشكيل جهد مشترك يثمّن الغايات المجتمعية السورية ويدعم مكوناتها السياسية والعسكرية الوطنية، وذلك في سبيل تغيير النظام السياسي القائم الذي ثبت عدم قدرته على إدارة البلاد والذي اتضح أن بقاءه سيكون عاملاً محفزاً للتطرّف وحافزاً له لأن يتجذّر في البيئة المشرقية ككل وليس في سورية فحسب.